مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

عوائد البترول العربي وآلية امتصاصها أمريكياً

الدكتور اسماعيل شعبان*
الدكتور فادي خليل**
دريد العيسى***

(قبل للنشر في 2003/1/12)

□ الملخّص □

يناقش هذا البحث مسألة عوائد البترول العربي باعتبارها مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية في الوطن العربي، وخصوصاً إذا علمنا أن نسبة صادرات النفط العربي تحتل المرتبة الأعلى في سلم الصادرات العربية، ولو استبعدنا الصادرات النفطية منها لهبطت نسبة الصادرات العربية إلى أقل من 10% مما هي عليه الآن.

كما يتناول البحث الأساليب والإجراءات التي تلجأ إليها الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لامتصاص عوائد النفط العربي وانتزاع عنها هويتها القومية ودمجها ضمن رأس المال العالمي وإدارتها بواسطة مؤسساته.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتنا جاهدين لطرح رؤية مستقبلية لسياسات بدائل استثمار الأموال النفطية العربية.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – حلب – سورية.
** مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب دراسات عليا في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

Returns of Arab Petroleum and the Mechanism through Which America Absorbs Them

Dr. Issmail Shaban[*]
Dr. Fadi Al-Khalil[**]
Duraed Al-issa[***]

(Accepted 12/1/2003)

□ ABSTRACT □

This study discusses Arab petroleum returns as being an issue closely associated with the process of development in the Arab World. This is so especially because petroleum comes at the top of Arab exports, and Arab exports would be 10% less than it is now if petroleum exports were excluded.

Moreover, the study deals with the techniques and procedures used by industrial countries headed by the United States to absorb returns of Arab petroleum, denationalize them, reintegrate them into international capital market, and administer them through its institutions. To conclude, the study is a serious attempt on our part to present future alternative investment policies for Arab petroleum returns.

[*] **Associate Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
[**] **Lecturer at Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[***] **Post Graduate Student. of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

في البداية يجب أن نشير إلى أن ما يسمى بالدخول النفطية ليست دخولاً حقيقية لأنها غير ناتجة عن عمليات إنتاجية ذات قيمة مضافة، بل هي مجرد تحويل الثروة من شكل إلى آخر، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الدول العربية هي دولاً وحيدة المورد وتعتمد اعتماداً كلياً على عوائد البترول، نستطيع أن نرى ما يحدق بالعرب البتروليين من خطر نتيجة سوء استخدام هذه الثروة وعدم وضعها في المكان المناسب، وعدم الاستعداد لمرحلة ما بعد نفاذ النفط، فنحن العرب جزء لا يتجزأ من العالم الثالث عرفنا الاستعمار والاحتلال والسيطرة الأجنبية بكل ألوانها ومازلنا نعاني أساليب الاستغلال الذكية، وأنماط السيطرة الخفية، فتجارتنا الخارجية مثلاً رغم التبادل اللامتكافئ تتحكم فيها الدول الصناعية الإمبريالية (الاستعمارية) بالدرجة الأولى وأهم صادراتنا هو النفط الذي تكاد عوائده أن تذهب بالكامل لتلك الدول، ومن المعروف أن سياسة زيادة إنتاج النفط وتصديره تمليها الدول الرأسمالية المتقدمة وبما يحقق مصالحها، وبالتالي لا تعبر عن الكسب المفروض أن يكون للدول المصدرة التي تصدّر أكثر من حاجات تمويل التنمية فيها (دول الفائض)، وغني عن الذكر أننا لو استبعدنا الصادرات النفطية لهبطت نسبة الصادرات العربية كثيراً [1] وهذا ما نلاحظه في الشكل رقم-1-.

الشكل رقم(1) يبين نسبة صادرات الدول النفطية العربية من إجمالي الصادرات العربية

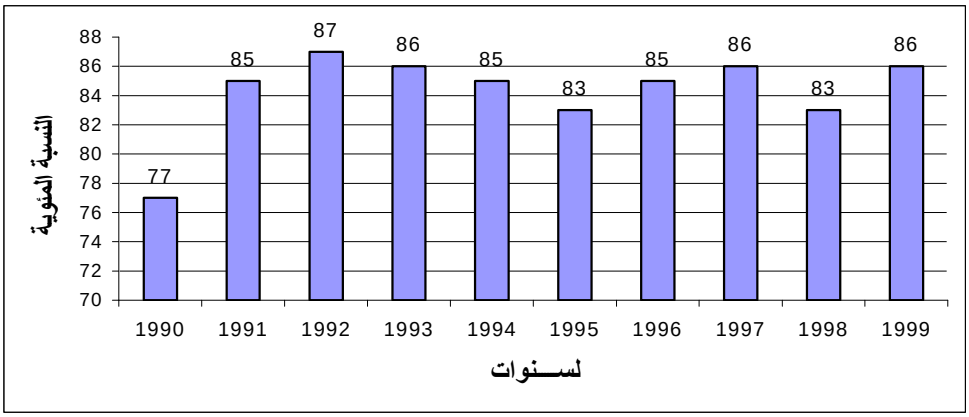

المصـــدر: المجموعـة الإحصـائية لـدول الـوطن العربـي، العـدد التاسـع، 2000، إعـداد الإدارة العامـة للشـؤون الاقتصادية-إدارة الإحصاء-جامعة الدول العربية، القاهرة.

ونلاحظ أن معظم النفط العربي معدّ للتصدير كمادة خام بدون أي قيمة مضافة، وذلك لأن صناعة النفط وجميع النشاطات المرتبطة بها تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة وخبرة فنية وإدارية عالية المستوى وغيرها، وهي عناصر تقتضي المجازفة بدرجة كبيرة لم تكن متوفرة في الدول العربية التي كانت ولا تزال تعاني من تخلفها العلمي والتقني، ولما كانت صناعة النفط قد نشأت أولاً في الدول الرأسمالية الغنية ثم نمت بشكل سريع على أساس صناعة متكاملة متعددة النشاطات والاستعمالات تبدأ بعمليات الاستكشاف والاستخراج وتنتهي بعمليات التوزيع والاستهلاك ونظراً لاحتياجاتها الفنية والتقنية الضخمة فلقد نشأت كصناعة احتكارية امتدت إلى الدول المتخلفة (النامية) التي ظهر فيها النفط وهناك نمت نمواً هائلاً ولكن كجزيرة في المحيط دون أن تتفاعل

[1] مجموعة من الباحثين، 1982- *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي*،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد الصفحات 475، ص67.

تماماً مع الأوضاع السائدة في تلك الدول، حيث أنها بقيت تعمل على شكل جيوب منعزلة تقتصر علاقاتها مع باقي النشاطات الاقتصادية على حقوق الامتياز وبعض الضرائب التي تدفعها لحكام الدول العربية النفطية الذين كان أغلبهم شيوخ قبائل أيّدتهم الدول الاستعمارية، حيث استطاعت بالتعاون معهم أن تؤمن لشركاتها النفطية السيطرة على مصادر النفط عن طريق اتفاقات غير متكافئة، وبذلك أخذ الاستعمار شكلاً اقتصادياً خطيراً على اقتصاديات الدول العربية حيث إن عائدات النفط لم تتجه نحو أي توظيف يمكن أن يعود على الدول العربية بالمنفعة الاقتصادية، إذ احتكرت شركات النفط كل ثمرات الفكر الغربي إدارياً وفنياً وتكنولوجياً، ولم تسمح بتوظيف العمال العرب إلا في الأعمال العادية البسيطة وبذلك ظلت الدول النفطية تعوزها الخبرة البشرية والمادية وتجهل أغلب النواحي المتعلقة بصناعة النفط، وواضح أن إغراق الدول النفطية في تخلفها ساعد على عقد الاتفاقيات غير المتكافئة بينها وبين شركات النفط التي كانت بالأساس أمريكية ثم تحولت إلى شركات متعددة الجنسيات، وقد استطاعت هذه الشركات بمقتضى هذه الاتفاقيات السيطرة على مصادر النفط والهيمنة عليها تماماً مقابل بعض المبالغ البسيطة بالمقارنة مع الأرباح الهائلة التي كانت تحققها، وشكّلت هذه المدفوعات من قبل الشركات المستثمرة للدول العربية المضيفة والمالكة ما يسمى بعوائد الدول العربية التي أخذت الأشكال التالية[1]:

1- رسم الدخول: وهو مبلغ يدفعه المستثمر (المتمتع بامتياز) نقداً للبلد المضيف وقبل أي عملية تنقيب أو حفر وهذا الرسم عُرف واشتهر باسم (**Cash Bonus**) وتحسب بناءً على اتساع رقعة الامتياز ومساحتها.

2- الإيجار السنوي: إن الإيجار السنوي يتمثل بمبلغ تدفعه الشركات الحائزة على امتياز البحث والتنقيب على النفط إلى الدولة المضيفة، وهذا المبلغ يتكرر كل سنة لقاء سماح الدول المضيفة للشركة المستثمرة بمتابعة البحث عن النفط في أراضيها.

3- الجعالة أو الأتاوة: وهو رسم لا يستحق الدفع إلى الدولة المضيفة إلا عندما يكتشف النفط، وهذا الرسم يشكل ضريبة فعلية على الإنتاج بعكس الرسمين السابقين (رسم الدخول، الإيجار السنوي)، فهما يستحقان الدفع من قبل الشركة المستثمرة إلى البلد المضيف مهما كانت نتائج الاستكشاف والبحث.

4- ضريبة الدخل: كل البلاد المضيفة تفرض ضرائب نسبية على الأرباح الناتجة عن العمليات التجارية.

ولقد تطورت عائدات النفط للدول العربية في الشرق الأوسط كثيراً منذ عام 1950 فبعد أن كانت تبلغ 136 مليون دولار في عام 1950 وصلت إلى 1.036 مليار دولار في عام 1960 وإلى 51 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 1974 – 1976، وبلغ عام 1980 إجمالي عائدها النفطي حوالي 213.822 مليار دولار. وسرعان ما انخفض العائد المذكور إلى 197.1251 مليار دولار في العام التالي، واستمر العائد في الهبوط إلى أن وصل إلى 92.398 مليار دولار في عام 1983، وقد بلغ مجموع إجمالي عوائد جميع الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1974–1985 حوالي 221.881 مليار دولار[2]، ولقد انعكس ارتفاع أسعار النفط على عائدات الدول العربية حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من 118.1 مليار دولار عام 1999، إلى حوالي 179.5 مليار

[1] للمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة د. شعبان، اسماعيل & مصطفى، أحمد،1982 –كتاب *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*،لطلاب السنة الرابعة في كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط –مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة حلب، عدد الصفحات 310، ص135.

2 راجع د. شعبان، اسماعيل & مصطفى، أحمد– *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*، مرجع سابق، ص138،115.

دولار عام 2000، أي بزيادة قدرها 61.4 مليار دولار[1]، ويبين الشكل–2– تطور عوائد الصادرات النفطية في الدول العربية في الأعوام التالية (1995،1990–2000).

الشكل رقم –2–

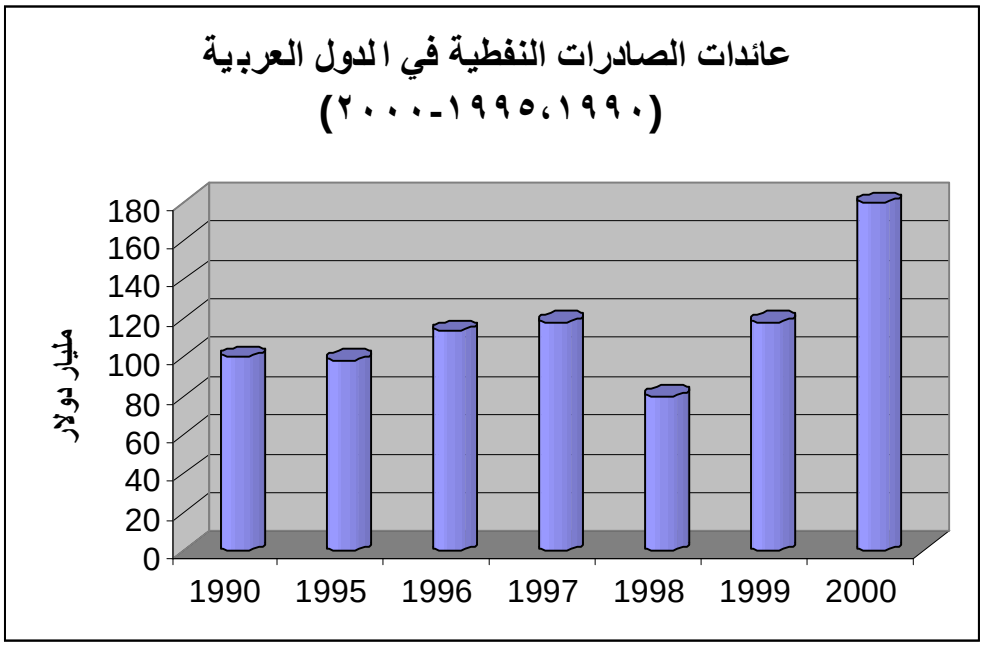

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2001.

وعلى الرغم من أن عدداً من البلدان العربية قد تراكم لديها حجم ضخم من الفوائض المالية إلا أن هذه الفوائض لم تحقق استقلالاً اقتصادياً لديها ولم يتم استثمارها عربياً، إذ قد تم تدويل الأموال العربية التي استثمرت في الخارج بعد انتزاع عنها هويتها القومية، وأدمجت ضمن رأس المال العالمي وأُديرت بواسطة مؤسساته بالإضافة إلى تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العربي حيث اتسعت رقعة نشاط هذه الشركات وعملياتها التي اخترقت بوسائل جديدة قطاعات بأكملها بما فيها القطاع المالي والمصرفي والصناعات النفطية والبتروكيميائية وحتى التعليمية والصحية وغيرها، وتمكّنت تلك الشركات من إحكام قبضتها على الأسواق العربية وتأكيد تبعيتها لها نتيجة للاعتماد المفرط للبلدان العربية على الشركات الدولية في إدارة مشروعاتها الخاصة والعامة، فالأقطار العربية بشكل عام والنفطية بشكل خاص قد ورثت هيكلاً اقتصادياً يعتمد اعتماداً رئيسياً إن لم يكن كاملاً على استخراج وتصدير سلعة واحدة وخاصة النفط، بالإضافة إلى أن هذه الأقطار تعتمد اعتماداً كلياً على المعرفة الفنية للدول الصناعية المتقدمة ولا تجد الأمان بالنسبة لاستثماراتها إلا بمشاركة الشركات الدولية أو باستثمار أموالها في أسواق رأس المال في البلاد المتقدمة، وحتى عندما تستثمر هذه الأقطار في العالم الثالث فإن ذلك يتم في كثير من الأحيان خلال وساطة المؤسسات المالية الدولية حيث أن مثل هذه المشاركة تقدم قدراً من الضمان لاستثماراتها لا تستطيع هذه الأقطار أن تحققه بذاتها[(2)].

---

[1] التقرير الاقتصادي الموحد 2001.

[2] راجع، مجموعة باحثين– *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي*، مرجع سابق ص 101–102.

ولدى الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة طويلة من الإجراءات التي تعمد إليها لامتصاص عوائد النفط العربي وأية زيادة في أسعار النفط يمكن أن تحدث في المستقبل، ومن بين هذه الوسائل:

1- خلق النزاعات الإقليمية، كما حرب الخليج الأولى والثانية الكارثيتين والضغط المستمر لإحداث مشتريات من مستودعات السلاح وخاصة الأمريكية والغربية، هذا وعلى الرغم من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتزايدة للنفط العربي لاستمرار معدل النمو الاقتصادي المرتفع وللمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع فيها، فإنها لا تحصل على هذا النفط على أساس التعاون والصداقة وتبادل المنافع والإمكانات وفقاً للقواعد الاقتصادية الصحيحة، بل لجأت إلى السياسة الملتوية القائمة على إثارة النزاعات والفتن في المنطقة ودعم إسرائيل والدفاع عنها بكل الوسائل المدنية والعسكرية على الرغم من وقوف العالم أجمع ضد سياسة إسرائيل القائمة على العدوان وتمثيلها ليد الإمبريالية الضاربة في المنطقة، كل هذه السياسة الإمبريالية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تتلخص في أن تبقى الدول العربية على ما هي عليه حتى لا تستطيع أن تدخل ضمن نادي الدول الصناعية، ولذلك تنطلق السياسة الأمريكية من محاولة بعثرة العائدات النفطية المتزايدة التي تحصل عليها الدول العربية على مشرعات كمالية واستهلاكية سريعة سرعان ما يتبين فشلها، وعلى التسلح العسكري بأسلحة سرعان ما يتبين قدمها وعدم فاعليتها أو مسايرتها للأسلحة الحديثة (والتي تقدمها غالباً لإسرائيل مجاناً)، وهناك رأي منتشر بين الباحثين يشير إلى أن الأقطار العربية تتعرض لضغط غربي لشراء السلاح بثمن مرتفع ويتمثل هذا الضغط في تسليح إسرائيل المكثف شاقولياً وأفقياً، ودفع هذه الدول لشراء هذه الأسلحة لإعادة بناء شكل من أشكال التوازن بين الدول العربية وإسرائيل، ولم تنجح الدول العربية في هذا المسعى حيث حافظت إسرائيل وبمعونة غربية دائمة على تطوير أسلحة ذات تقنيات عالية تمكنها من تحقيق انتصار عسكري على العرب كما حدث عام1948 [1]، ولم تسمح الدول الصناعية باستخدام الأسلحة ضد إسرائيل بل وجهتها الوجهة التي تضعف الجبهة العربية كما جرى في **(حرب الخليج الثانية)** وبالتنافس بين بعض الدول العربية وجاراتها غير العربية مثل **(حرب الخليج الأولى)** ولقد استحوذت الولايات المتحدة على النصيب الأوفر من المبيعات العسكرية للدول العربية[(2)].

وكما نعلم أن التسليح يعدّ أحد المسارات الأساسية لإنفاق عوائد البترول العربي، فشراء الدول العربية للأسلحة بكميات كبيرة يرهق اقتصادياتها ويحول جزءاً ضخماً من مواردها الاستثمارية من أغراضها الإنتاجية إلى أغراض عقيمة غير منتجة تستنفذ مواردها من النقد الأجنبي، مما يزيد من متاعب موازين مدفوعاتها ولاسيما إن معظم السلاح المصدر إلى البلدان العربية يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية مع شروطه المقيّدة بدون استعماله ضد إسرائيل ومن الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي كان يبيع الأسلحة الدفاعية القديمة.

ولقد صرفت الدول العربية على التسلح فقط منذ عام 1980 وحتى عام 1985 مبلغ قدره 344.599 مليار دولار أي بنسبة 43.7% من الناتج المحلي[3]، واضطر العرب وخاصة في الظروف الصعبة بعد انهيار المعسكر

---

[1] مجموعة باحثين، 2001-*الإمبراطورية الأمريكية الجزء الثاني*، الطبعة الأولى، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، عدد الصفحات446، ص100

[2] د.برجاس، حافظ، 2000- *الصراع الدولي على النفط العربي*،الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، عدد الصفحات 360، ص249.

[3] د. شعبان، اسماعيل، 1993- *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، عدد الصفحات 402، ص38.

الاشتراكي، إلى المزيد من التسلح وبأسعار باهظة لدرء الخطر الإسرائيلي، والجدول-1- يبين المكانة الدولية والإقليمية للدول العربية من حيث مشتريات السلاح خلال الفترة (1994-1998).

جدول-1- المكانة الدولية والإقليمية للدول العربية من حيث مشتريات السلاح خلال الفترة(1994-1998)

الدولة	مكانة الدولة		قيمة المشتريات التسلحية (بالأسعار الثابتة لعام 1990 بالمليون دولار أمريكي)				
	إقليمياً	عالمياً	1994	1995	1996	1997	1998
السعودية	1	2	1.298	1.249	1.961	3.292	1.948
مصر	2	4	1.926	1.645	940	931	440
الإمارات	3	9	629	442	600	840	756
الكويت	4	11	49	974	1.338	418	228
قطر	7	26	14	15	58	553	389
عمان	8	28	201	175	347	158	17
الجزائر	9	40	161	332	5	29	-
المغرب	10	49	3	41	30	160	210
البحرين	11	51	14	26	225	74	9
الأردن	12	52	-	24	43	104	164
تونس	13	62	21	58	60	40	1
اليمن	14	66	-	142	-	-	-
سوريا	15	67	63	43	21	-	-
لبنان	16	68	13	59	27	6	17

المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي 2000، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص206.

ولو نظرنا إلى حجم الإنفاق العسكري للدول العربية بشكل عام وإلى حجم الأموال العربية التي تصرف لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، لوجدنا أن قسماً كبيراً من العوائد البترولية تذهب مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد بدأت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى بعض الدول العربية بشكل محدود، ففي عام 1970 لم تكن جملة هذه المبيعات إلى المملكة العربية السعودية قد تجاوزت 40 مليون دولار بينما قفزت في عام 1979 لتصل إلى 6 مليار دولار[1]. فمنذ حزيران 1974 تم عقد اتفاقية أمريكية-سعودية تشكَّل بموجبها لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعسكري للعمل على مختلف مجالات التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بما فيها

[1] د. السيد علي، عبد المنعم،1987 -*الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي*، مركز دراسات الخليج العربي، القاهرة، ص57.

الجوانب العسكرية، وبذلك أضحت الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيسي لصفقات السلاح إلى السعودية بمبالغ ضخمة وبين عام 1981– 1987 بلغ إجمالي عقود توريدات السلاح الأمريكية إلى السعودية نحو 18.195 مليار دولار[1]. وفي ذلك الحين كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للسلاح الأمريكي بعد إيران الشاه على صعيد الشرق الأوسط، ومع أن عقد صفقات السلاح الخليجية والعربية تمثّل نمطاً متصاعداً إلا أن الفترة التي شهدت حرب الخليج الثانية والسنوات اللاحقة تزايدت بشكل ملحوظ.

والجدول رقم – 2– الذي يغطي الفترة المتضمنة حرب الخليج الثانية (1990–1992) التي تبين حجم مبيعات السلاح الأمريكي لدول الخليج ومصر والمغرب.

الجدول رقم –2– مبيعات السلاح الأمريكي لدول الخليج العربي ومصر والمغرب 1990 – 1992بملايين الدولارات

الدولة	المبيعات
البحرين	37
مصر	2170
الكويت	2850
المغرب	250
عمان	150
السعودية	25.700
الإمارات	737
الإجمالي	31894

المصدر: يحيى صادوفسكي، الصواريخ أم الخبز الاقتصادي السياسي للحد من التسلح في الشرق الأوسط، 1994، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص103.

ولقد تبنّت الولايات المتحدة والتي تعدّ مصدراً رئيسياً لتسليح العديد من الدول العربية– وبالذات مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر والمغرب– آليات جديدة لتعزيز صادراتها من الأسلحة المتطورة إلى الدول الخليجية بخاصة، مثل المساعدة على تسويق منتجات الشركات الأمريكية المختصة عبر إيفاد القادة الذين شاركوا في حرب الخليج لشرح خبرتهم[2]، ومن بين الشركات الأمريكية المنفذة لعقود ذات علاقة بالمشاريع العسكرية في السعودية (**لوكهيد، ماكدونالد دوجلاس، نورثروب، وليتون**)[3]. هذا مع العلم أن الأسلحة الأمريكية المشبوهة إلى البلدان العربية لم تكن تباع للاستعمال وإنما للتخزين والاستعراضات وأخذ العمولات الباهظة عليها على حساب أموال الجماهير، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية في النظام العالمي تستطيع أن تلعب دوراً محورياً في

1 أبو طالب، حسن، 1991– *السعودية وظلال القدس*، دارسينا للنشر، القاهرة ، ص22.

2 سالم، علاء،1995 – السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، العدد 21، ص195.

3السيد علي، عبد المنعم– الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع أقطار الخليج العربي، مرجع سابق،ص96.

معدلات تدفق السلاح من الدول الغربية الأخرى إلى الدول العربية، في حال فرض حظر تصدير السلاح الغربي إلى دولة معينة كما هو الحال في ليبيا.

2- وضع جانب من الأموال العربية في سندات طويلة الأجل قليلة الفائدة: فعندما تبقى هناك بعض العوائد البترولية لدى الدول العربية، فهي تشكل في نظر رجال الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية فائضاً لا تستطيع الدول النفطية استيعابه، ولذلك عليها أن تستثمره في المشروعات لديها التي تبين مع مرور الزمن أنها غير ناجحة وأنها تفكر في التخلص منها لتنشئ مشروعات بديلة لها أكثر تقدماً وتمشياً مع التكنولوجيا الحديثة، وإن اتجاه أموال النفط العربية نحو الاستثمارات الأجنبية ليس أمراً وليد الصدفة وإنما هو أمر موجه من قبل حكام الدول الإمبريالية لتبديد هذه الأموال، وللإبقاء على الدول العربية التي هي في أشد الحاجة إلى هذه الأموال على ما هي عليه من تخلف وفقر حتى تبقى تحت سيطرتهم ونفوذهم، و تتركز الاستثمارات العربية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى في المجال المالي (حسابات جارية، وودائع بنكية،أسهم، وسندات الخزينة) وثمة استثمارات مباشرة عربية أخرى في شراء الأراضي والعقارات والممتلكات. وتصنف السعودية على أنها أكبر مودع في البنوك الأمريكية وأكبر مستثمر عربي في مجال شراء السندات الحكومية والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وهي توظف أموالها بالدرجة الأولى في (**تشيز مانهاتن بنك وجورجان وغانتي ترست**)[1]، والكويت بدورها تشكل منافساً قوياً للسعودية في هذا المجال وذلك أن ثلثي الاستثمارات الكويتية الخارجية توجد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتمارس هذه الاستثمارات العربية دوراً بالغ الأهمية للاقتصاد الأمريكي عبر أكثر من مدخل، فالأموال العربية هذه تعد مصدراً للسيولة المالية ودعماً لميزان المدفوعات الأمريكي كما تمثل هذه الأموال معيناً لصندوق النقد الدولي ومبعث تشغيل ورزق لآلاف الموظفين والعمال الأمريكيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، كما أن أهمية توظيفات البترودولارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لرأس المال الأمريكي لها أهمية اقتصادية كبرى (حيث تظهر بنية توظيف وإيداع البترودولارات في الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذه العوائد الموظفة قادرة على تقليص عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الذي سببه في الدرجة الأولى نمو حجم الطلب الأمريكي على النفط وزيادة الأسعار التي طرأت عليه)[2]، وأيضاً أهمية سياسية فهي بمثابة أحد الفروع الهامة التي تربط البلدان العربية وتبقي عليها في إطار ومجال العلاقات الاقتصادية الرأسمالية وتدفع بزعماء وحكام هذه الدول لوضع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة أهدافها[3].

3- العمل على خفض أسعار النفط والإبقاء على الدولار واسطة تسعير النفط الأساسية مع تخفيض قيمته بالنسبة لعملات الدول الصناعية المستوردة للنفط: فما نراه بأن الدول ذات الفائض وقد وظفت الجزء الأعظم من فوائدها في أصول مقومة بالدولار تلتزم بالدفاع عن سعر صرف العملة الأمريكية فهي والحالة هذه موضوعة بين نارين، نار الاستمرار في قبول عملة متدهورة القيمة ثمناً لنفطها وذلك بعد وقف قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الدول النفطية تحقق أرصدة بالدولار من بيع نفطها تتناقص قيمتها كلما انخفض سعر الدولار، ونار انهيار قيمة أرصدتها الدولارية لو رُفض قبول الدولار ثمناً للنفط[4] والدول العربية لا

---

1 أبو طالب، حسن- السعودية وظلال القدس، مرجع سابق،ص17.

2 راجع د. شعبان، اسماعيل & مصطفى، أحمد- المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص155.

3 د. خليل، هاني، التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص286-287.

4 مجموعة باحثين- *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي*، مرجع سابق، ص68.

تستطيع تحويل ما تحصل عليه من دولارات إلى ذهب نظراً لتجميده في المصارف المركزية الأمريكية، فلقد أصدرت الحكومة الأمريكية قراراً بإيقاف صرف الدولار بالذهب في 15 آب 1971 وبالتالي انخفاض قيمة الدولار بصورة عملية تجاه بقية العملات الرئيسية في الأسواق العالمية، وهذا ما كانت تتوخاه الولايات المتحدة حينما اتخذت هذا القرار، كما أصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي the American Fedral Reserve Bank في 18 كانون الأول 1971 قراراً بتخفيض المحتوى الذهبي للدولار بنسبة 7.89% ليصبح 818.513 مليغرام من الذهب الخالص وفي 8 أيار 1972 أحدثت الحكومة الأمريكية تخفيضاً رسمياً آخر إلى سعر صرف دولارها أعقبته بتخفيض رسمي آخر له في 13 شباط 1973 حين جرى بموجبه تخفيض محتواه الذهبي بنسبة 10% ليصبح 736.6617 مليغرام من الذهب الخالص واستمرت قيمة الدولار بالتدهور أمام قيم العملات الرئيسية في سوق النقد العالمية[1]،و استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تخفيض قيمة دولارها مجابهة أقطار الأوبك بالدرجة الرئيسية في سبيل احتواء الزيادات التي أجرتها على أسعار صادراتها النفطية الخام، وبالتالي استمرار حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفوط رخيصة الثمن مقابل ضرب القوة الشرائية لعوائد أقطار الأوبك النفطية والأقطار العربية بالذات، بسبب حاجة الأخيرة إلى السلع والتكنولوجيا والخبرات المستوردة باستمرار، وبالتالي فإن الاتجاه نحو تمركز الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة يطرح مشكلة خطيرة فهي تجعل الدول العربية قابلة للتأثر بالضغوطات التي قد تمارسها والتي تمارسها فعلاً الولايات المتحدة عليها[2].

وبذلك تتضح الصورة التي يعيش فيها العالم من الناحية المالية كالتالي:

1. ارتفاع الأسعار من عام إلى آخر بنسب متزايدة وبذلك تستطيع الولايات المتحدة أن تتخلص من عجز ميزان مدفوعاتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث أن تدهور قيمة الدولار تستنفذ ما تستطيع من عائدات النفط.
2. تناقص وتآكل الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها الدول النفطية في مصارف الولايات المتحدة الأمريكية.
3. بالإضافة إلى تآكل عائدات النفط وأرصدته في البنوك الأمريكية تستطيع أن تلاحظ أن التضخم سوف يؤدي إلى إصابة الموازين التجارية للدول العربية المصدرة للنفط بالعجز، حيث أن معظم استيراداتها سلع مصنوعة سوف ترتفع أسعارها ضمن حلقة متسارعة من التضخم و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها والتي كانت تعتبر عملة الدفع لتسديد ثمن النفط المستورد، وللدلالة على حجم التآكل الذي يحدث للأموال العربية المودعة لدى الدول الغربية فإن الدكتور **جورج قرم** يقول بأن: (التضخم العالمي يجعل التآكل في الأموال العربية يجاوز 30% من السعر الرسمي للنفط وهذا يعادل نسبة التضخم التي تساوي 10% سنوياً، فإذا علمنا أن فوائض الدول العربية في أمريكا وحدها عام 1978 تبلغ 140 مليار دولار فإن مقدار التآكل السنوي يبلغ 14 مليار دولار[3])، فالتضخم قناة للهيمنة على الفوائض النفطية للدول المنتجة وعبر هذه القناة يتم عدد من الممارسات التقييدية التي تضرّ بالدول المنتجة للنفط وبقية الدول النامية على سواء.

1أ.د. الرومي، نواف، 2002– *منظمة الأوابك وأسعار النفط العربي الخام* ، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، عدد الصفحات 382.

2 د.سيد أحمد، عبد القادر، 1977– *الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط – أهميتها وتوزيعها*، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي ،الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، بيروت.

3 انظر، د. عرب، محمد– *كل هذه الثروات المخيفة والعرب فقراء*، جريدة تشرين السورية تاريخ 1980/6/5، ص3.

بالإضافة إلى كل ما سبق من أدوات ووسائل تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة العوائد النفطية التي سبق ذكرها فلقد لعب الإعلام الأمريكي دوراً هاماً في هذا المجال، فقد كانت الصحافة الأمريكية تردد من حين إلى آخر القول بأن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول 1973، أدى إلى زيادة عائدات الدول النفطية زيادة كبيرة بالمقارنة مع قدرة هذه الدول على الإنفاق، وبذلك أتخمت هذه الدول بالفوائض النفطية بحيث أضحت لا تستطيع استيعاب العائدات المتزايدة بمعدل كبير، وبالتأكيد فإن هذا مجرد إغراء لحكام الدول النفطية وتشجيع على استثمار هذه العائدات في مصارف الدول الغربية ويفضل أن تكون بدون فوائد عملاً بالتشريعات التي تحرّم الربا، لتعود هذه المصارف وتقرضها للدول العربية الإسلامية وبفوائد ربوية عالية جداً. بدلاً من توجيه هذه العائدات إلى الدول العربية التي هي في أمس الحاجة إليها من أجل المضي في تحقيق تنميتها.

في الحقيقة رغم قلة العائدات النفطية للدول المنتجة بالنسبة إلى مجموع قيمة النفط النهائية إلا أنها تبقى مشكلة مبالغ كبيرة جداً ولاسيما بالنسبة لبلداننا العربية التي لم تتعود سابقاً على مثل هذه المبالغ والأرقام الخيالية التي لم تألفها، ولاسيما أن عدم وجود الخبرة التي يمكن بواسطتها التصرف بهذه الأموال بالشكل الأمثل أو عدم وجود المجتمع الصناعي الذي يمكّنها استيعاب هذه الأموال فيه أو في المشاريع السياحية أو الزراعية ... إلخ بالإضافة إلى مجموعة من العوائق والمخاطر التي تحد من استخدام العوائد النفطية داخل الدول العربية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-عدم توفر الهياكل الأساسية في هذه الدول مما يؤدي إلى وجود اختناقات وارتفاع تكاليف الإنتاج، ويعيق نمو المشروعات.

2-عدم توفر العمالة الماهرة والقيادات الإدارية.

3-انخفاض المستوى التكنولوجي في هذه الدول.

4-عدم استقرار السياسات الاقتصادية في معظم الدول العربية، حيث تكثر التعديلات في مكونات هذه السياسة، ولاسيما ما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب مما يهدد النشاط الاستثماري.

5-غياب التنمية السليمة القائمة على التخطيط التي يمكنها استثمار هذه الأموال في تطوير البلاد بشكل مخطط وهادف.

كل هذا دفع بالدول العربية النفطية إلى وضع بترودولاراتهم أو صرفها في الخارج وبشكل تبذيري وبدون تقييم للنتائج فيما إذا كانت رابحة أم خاسرة، بدلاً من الاستفادة منها داخل المنطقة العربية.

وفي هذا السياق لا بد من رؤية مستقبلية لسياسات بدائل استثمار الأموال النفطية العربية وأن يرافقها تصور استراتيجي لمستقبل التنمية في الوطن العربي لاسيما أن هناك أخطاراً جمة تهدد الاستثمارات العربية في بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد أحداث 2001/9/11 وتظهر تلك المخاطر التي تبرز معالمها حين يحدث خلاف أو تنافر سياسي بين البلد العربي من جهة وبين نظام الدولة الغربية من جهة أخرى الذي في نطاق حدوده وأراضيه يتم ويجري استثمار الفوائض، في هذه الحالة (أي حالة خلاف) نجد أن السياسة الغربية تضرب عرض الحائط بكل المواثيق والقوانين المصرفية والائتمانية وتتدخل في استثمارات ذلك البلد العربي مانعة إياه من استعادة استثماراته أو تحويل أجزاء منها واضعة العراقيل والعقبات أمام مسعاه، وأكبر مثال على ذلك ما حدث بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية على إثر قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام

الشاه وما عقب ذلك من توجهات للنظام الجديد اتسمت بالتحرر ومعاداة أنظمة الاستعباد العالمية وقد انعكس ذلك على الأرصدة المالية الإيرانية في مصارف الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتخذت سلطات هذه الدول قرارات بتجميد الودائع والأرصدة المالية الإيرانية في معظم المصارف الأمريكية[1]،وكذلك الحال بالنسبة للعراق وليبيا وغيرها من الدول التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد أموالها الموضوعة في بنوكها، والتهديدات الأمريكية الحالية بمصادرة الودائع العربية بحجة دعمها للإرهاب فالأرصدة الحالية النفطية والتوظيفات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية تشكل سلاحاً بيد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدلاً أن يكون بيد العرب فالطاقة النفطية والغازية المتوفرة في هذه الدول هي ضرورية لتشغيل الصناعات الحاضرة، فجميع الآلات التي تتجسد في التكنولوجيا الحديثة والزراعة والمواصلات تحتاج إلى كميات هائلة من هذه الطاقة التي بدونها تتوقف نهائياً عن العمل وبالتالي يتوقف المجتمع عن التطور.

فهنا لا بد من التأكيد على ضرورة إعادة النظر بكل حساباتنا وتصرفاتنا وعائداتنا النفطية، والنظر إلى النفط لا كسلعة تباع وتشترى وتحقق دخلاً أو ربحاً وإنما يجب النظر إليه كسلاح استراتيجي بيد العرب يجب استعماله في المعركة المصيرية مع الصهيونية والإمبريالية إذ يمكن استخدامه وبفعالية كبيرة على كافة الأصعدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً.. إلخ، إذ كان على الدول النفطية استغلال هذه الفرصة قبل نفاذ هذا الذهب الأسود من حوزتها وبالتالي تجسيده في وسائل إنتاج حقيقية في بلدانها للتعويض عن دخله بعد نضوبه ومن ثم استثمار الفوائض إن وجدت بعد ذلك في الدول العربية ويتم ذلك:

1. بالتأميم الكامل لكل صناعة النفط ولقد أثبتت تجارب الدول العربية التي فعلت ذلك (مثل سورية والجزائر والعراق)[2] القدرة على إدارة هذه الحقول وتسيير شؤونها وإقامة صناعات نفطية كاملة على أرض الدول النفطية أو في دول عربية أخرى يمر بها النفط، كما يجب أيضاً تصدير ما أمكن من النفط وليكن بعد تكريره لما يدره ذلك من أرباح كبيرة من أجرة التكرير ووفرة تكاليف النقل بالإضافة إلى فرض أسعار بما يتناسب وأسعار مصادر الطاقة الأخرى البديلة عن النفط وإخضاع ذلك إلى العرض والطلب بين هذه المصادر وتطوير المؤسسات العلمية والتكنولوجية حتى تصبح قادرة على إعداد العلماء والفنيين إعداداً علمياً صحيحاً وفقاً للمستويات العلمية الحديثة بالإضافة إلى ضرورة تطوير البحث العلمي وتغيير البنية المتخلفة لاقتصادنا[3]، فالملاحظ أنه لاتزال الكوادر الفنية المستخدمة في صناعة النفط العربي أهمها غير عربي ولذا يجب الاعتماد على تعريب هذه الصناعة كاملة وإذا لم تكف الأيدي العربية في البلدان المنتجة يمكن استقدامها من البلدان العربية الشقيقة الأخرى، وتحسين شبكة المواصلات بين الدول العربية من حيث الطرق ووسائل المواصلات فيما بينها حتى تساعد على ربط الأسواق العربية ربطاً متطوراً.
2. إقامة الوحدة العربية الاقتصادية التي بإمكانها استيعاب الدخول النفطية الهائلة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والخدمات وبذلك يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي مع الزمن بادخار هذه الأموال في وسائل إنتاجية تغني عن الاستيراد حالياً وتؤمن التصدير في المستقبل، ليس للسلع الأساسية والكمالية فقط وإنما لوسائل الإنتاج أيضاً فالتنازل عن النفط بحجة تأمين نقل التكنولوجيا على أساس استيراد الآلات تعتبر تجارة خاسرة لا

---

[1] الفقيه، نجوى أنيس، 1990– *دور الأوبك في عملية التنمية*، الطبعة الأولى، بيروت، عدد الصفحات 111.

[2] د. شعبان، اسماعيل– *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*، مرجع سابق، ص190.

[3] الفقيه، نجوى أنيس، 1990– دور الأوبك في عملية التنمية، مرجع سابق، ص51

يستفيد منها إلا الدول الصناعية، وقد ينتج عن هذا الأساس تبعية جديدة لا رجوع عنها لأن خطط الدول المصدرة للنفط تعتمد اعتماداً شبه كامل على استيراد التكنولوجيا هذه من الدول الصناعية بدلاً من التركيز على تطوير التكنولوجيا.

3. التأكيد على ضرورة سحب الدول النفطية لأموالها من المصارف الأجنبية واستثمارها في الدول العربية لتطوير اقتصادها حيث تبقى هذه الأموال في نهاية الأمر ملكاً للشعوب العربية النفطية ويبقى الوطن العربي ملاذاً آمناً لهذه الاستثمارات، كما أن سحب هذه الأرصدة النقدية يضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على منح القروض لإسرائيل كما يزيد من قدرة العرب على استخدام النفط كسلاح سياسي في المعركة مع إسرائيل حيث أن بقاء الأرصدة في الخارج يحد من إرادة الدول العربية وقدرتها على ذلك، كما أن هناك عقبة رئيسية تواجه الاستثمارات العربية في الدول العربية وهي عقبة التفاهم السياسي، حيث أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية الكبيرة فمثلاً هناك فرصاً كثيرة للاستثمار الصناعي في المغرب العربي وكذلك هناك فرص للاستثمار الزراعي في السودان وغيرها من النشاطات الاقتصادية في العديد من البلدان العربية ولكن هذه الاستثمارات تصطدم دائماً بمشكلة العلاقات السياسية[1].

ولا شك أن هذا التطور يمكن أن يتحقق إذا استطاع العرب أن يبحثوا موضوع عائدات النفط على أساس الواقع الاقتصادي والسياسي للدول العربية مجتمعة، وذلك لأن كل سياسة ترسم على أساس محلي بحت لن يكتب لها النجاح نظراً لأنها تقوم على بنيان غير متكامل من الناحية البشرية أو من الناحية التسويقية خاصة أن الدول العربية النفطية هي أقل سكاناً وخبرة بشرية[2].

المراجع:

.....

1- أبو طالب، حسن، 1991- *السعودية وظلال القدس*، دارسينا للنشر، القاهرة.

2-د.برجاس، حافظ، 2000- *الصراع الدولي على النفط العربي*، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، عدد الصفحات 360، ص.249

3- د. خليل، هاني، *التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في الأقطار العربية*، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

4- أ.د. الرومي، نواف، 2002 – *منظمة الأوابك وأسعار النفط العربي الخام*، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، عدد الصفحات .382

5- سالم، علاء، 1995 – *السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية*، العدد 21.

6- د.سيد أحمد، عبد القادر،1977- *الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط – أهميتها وتوزيعها*، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي –الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، بيروت.

[1] مجموعة باحثين، 1993- التغيرات العالمية الجديدة وآثارها على التنمية العربية والاستثمارات العربية في الخارج، سلسلة المحاضرات العامة والمعهد العربي للتخطيط، الكويت.

[2] الفقيه، نجوى أنيس،1990- دور الأوبك في عملية التنمية، مرجع سابق، ص51.

7- د. السيد علي، عبد المنعم،1987 – *الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي*، مركز دراسات الخليج العربي، القاهرة.
8- د. شعبان، اسماعيل & مصطفى، أحمد، لطلاب السنة الرابعة 1982- *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، عدد الصفحات .310
9-د. شعبان، اسماعيل، 1993- *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، عدد الصفحات .402
10-د. عرب، محمد- *كل هذه الثروات المخيفة والعرب فقراء*، جريدة تشرين السورية تاريخ 1980./6/5
11- الفقيه، نجوى أنيس، 1990-*دور الأوبك في عملية التنمية*، الطبعة الأولى، بيروت، عدد الصفحات 111.
12- مجموعة باحثين، 1993- *التغيرات العالمية الجديدة وآثارها على التنمية العربية والاستثمارات العربية في الخارج*، سلسلة المحاضرات العامة والمعهد العربي للتخطيط، الكويت.
13- مجموعة من الباحثين، 1982- *دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي*، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد الصفحات .475
14- مجموعة باحثين، 2001- *الإمبراطورية الأمريكية* الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، عدد الصفحات446، ص100 .
15-التقرير الاقتصادي الموحد ،.2001
16-التقرير الاستراتيجي العربي 2000، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
17-المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، 2000، إعداد الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية- إدارة الإحصاء-جامعة الدول العربية، القاهرة.